

ان المفهوم في معانته هذا الذي في المفهوم في معانته ذلك لهذا
 فيكون المنفصل عن غيره لخاصة المفهوم الا انه لا يمكن فيه
 فائدة في تقديره فكلما نزلنا بقولهم لا عكس المنفصل الا ذلك
 وانما قال الجزء الاول من القضية تانيا لا بتبديل الموضوع بل
 كما ذكره بعضهم ليشتمل على كليات والشرطيات وليس المراد
 ببقائه الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع
 بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدق لزم صدق العكس
 وانما اعتبر لزوم في الصدق لان العكس لازم في لزوم القضية
 وسيجل صدق المراد من صدق الا لازم ولم يقربها الكذب
 اذ لا يلزم من كذب المراد من كذب الا لازم فان قولنا كل حيوان كاذب
 كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الازك حيوان
 والمراد ببقائه الكيف ان الاصل لو كان موجبا كان العكس
 موجبا وان كان سالبا فسالبا وانما وقع الاصطلاح
 عليهم لانهم تتبعوا القضايا فامجدوها في اكثر بعد التبدل
 صادقة لازمة الموافقة لها في الكيف قال فاما التساوي
 اي الاصل

اقول

اقول قد جرت العادة بتقديم عكس التساوي لان منهما ما
 تنعكس كية والكيفية وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابيا
 لانه فينبغي العلوم واضبط فالسوايب اما كلية او جزئية فان كانت
 كلية فنبغ منها وهي الوقتية والوجودية وان كانت جزئية
 والمطلقة العامة لا تنعكس لان احصها وهي الوقتية لا تنعكس
 ومتى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اما ان الوقتية فلصدف
 قولنا لا شيء في القمر بخسف البضرة وقت التسوية لا اذا جامع
 كذب قولنا بعض المنخسف ليس في الامكان العام الذي هو
 اعم للجزئات لان كل منخسف فهو قمر البضرة واما انه اذا لم
 الاعم فلا لزوم لانعكس الاخص لان العكس لازم للاعم والاعم
 لازم للاخص ولازم الا لازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية
 انه يلزمها العكس وما كليا فلا يتبين بصدق العكس مع ان
 واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المولد ومعنى عدم
 انعكاسها انه يلزمها العكس وما كليا فينتج ذلك التباين في
 واحدة فانه لو لم يلزمها لزوما كليا لم يتجاف في شيء من المولد فلهذا الكذب

الممكنة في صدر الكلمة العامة

الاصح في قولهم في كذا

Copyright © King Saud University